

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧ يونيو ١٩٨٨

ملاحظات

صدر القانون الجديد لشركات توظيف الأموال دون ان يستمع لراى المسئولين فى هذه الشركات او المودعين فيها .
وحدد القانون السجن ١٥ عاما جزاء لمن يخالف احكامه اولادته التنفيذية او قرارات سوق المال .

ايضا نزع القانون الجديد من مجالس ادارات هذه الشركات معظم اختصاصاتها وحربتها فى العمل . فاصبح تعيين المديرين فى يد سوق المال . وكذلك تحديد نسب الربح التى توزع على المودعين . واخذيار مجال الاستثمار . وتحديد نسب المبالغ المستثمرة .

ايضا حرم القانون المودعين فى هذه الشركات من ميزة الاعفاء من الضرائب اسوة بغيرهم من حملة شهادات الاستثمار والاسهم والسندات .

ايضا حاول القانون الجديد ان يحكم الرقابة على هذه الشركات . فتعدت جهات الرقابة والمساطة .. واصبحت هى هيئة سوق المال ووزارة الاقتصاد والبنك المركزى ومصحة الشركات ومجلس الوزراء والرقابة الادارية ومصحة الضرائب والجهاز المركزى للمحاسبات . ولسنا ضد رقابة الدولة على الشركات والمؤسسات . ولكن هناك فرقا بين الرقابة وبين فتح الباب على مائة البيروقراطية . وهذا هو الشيء المحير .

ان هناك اتفقا شبيه عام بين المصريين على ان القطاع العام فى حاجة الى ان يدار باسلوب القطاع الخاص .. ولكن العكس هو الذى يحدث الان .

ان قانونا يصدر لتحويل شركات تدار باسلوب القطاع الخاص الى شركات تدار باسلوب القطاع العام . وهو اسلوب جربناه من قبل وفشل . وهو اسلوب عدلت عنه معظم الدول التى ابتكرت فكرة القطاع العام .

ونحن نتحدث كثيرا عن الاستثمار كسبب حاسم فى حل الازمة الاقتصادية . وعامل مشجع لجذب رؤوس الاموال المصرية التى تسربت الى بنوك العالم ولم تات الى مصر .

هل يحقق القانون الجديد الحرية والثقة التى يحتاجها المستثمر ؟ وهل يحقق الامان المطلوب لرؤوس الاموال العاملة فى سوق المال المصرى ؟

هذه اسئلة لانظن ان الجواب عليها صعب . ان احدا لا يناقش واجب الحكومة فى الرقابة على اعمال الشركات . ولكن هناك فرقا بين الرقابة والحملة التأديبية .

أحمد بهجت